(الاعتداد بالحركة العارضة وعدمه، وتطبيقاتها في شرح شافية ابن الحاجب للرضي. دراسة وصفية تطبيقية)

إعداد: أ. وليد جمعة حامد بشر•

المقدمة

الحمد لله الذي فتق ألسن العرب العاربة بالفصاحة والبيان، ومنحهم الأفهام القويمة التي تفصح عمّا في الجنان، وفتح أذهانهم لاستخراج المعاني الدقيقة، فلم تكن تخفى **عليهم ولا** تتوارى، وتمّم فخرهم بأن أرسل منهم نبيا، وأنزل عليه كتابا عربيا، لا تدانيه الكتب مقدارا، صلّى الله وسلم عليه وعلى آله أقرباء وأصهارا، وأصحابه مهاجرين وأنصارا.

أما بعد، فإنّ العارض والحركة العارضة من المصطلحات التي تدور في كتب النحو والصرف وغيرهما كثيراً، فكثير من الألفاظ العربية لها أصل وعارض يعرض لها، فيغيرها عما هي عليه في الأصل، والاعتدادُ بهذا العارض وعدمُه من وسائل التعليل والاحتجاج الهامة في ميدان العربية، ولقد خفتت دراسة هذه الظاهرة عند الدارسين المحدثين، أمّا القدماء فلا تخلو مؤلفاتهم من الإشارة إليها في مواضع كثيرة، ولكن مع كثرة ورود هذا التعليل في هذه المصنفات الجليلة، فقد خلت في مجملها عن ضوابط تُضبط بها هذه المسائل، أو قواعد تنصّ على مواطن الاعتداد، ومواطن عدم الاعتداد، وإنما سيقت في مجملها أحكامٌ عامة، وإطلاقات واسعة، ولعل الهدف الأبرز من هذا البحث الإجابة عن هذه الإشكاليات المتمثلة في: ما هو العارض؟ وما موقف النحويين من الاحتجاج به؟ وهل الحركة العارضة غير معتدٍّ بها على الإطلاق؟ ومتى لا يعتدّ بها؟ ومتى يعتد بها؟

• عضو هيئة التدريس بكلية الآداب/ الخمس

بالإضافة إلى التعرّف على مناهج النحويين في تعاملهم مع الذي جاء عارضًا وخالف أصله من جهة الاعتداد به وعدمه.

ولكن لم يكن الأمر عليّ سهلاً في تتبع مسالك هذه العلة، والوصول بها إلى نتائج علمية مرضية، وذلك لكون ورود هذا التعليل للحركة العارضة في كتب القدماء متناثرًا متفرّقا في مسائل عديدة، ومسوقًا بأحكام عامة، فكلفني ذلك أن أحاول – قدر استطاعتي – ضبط هذه المسائل وتقعيدها، والوقوف على كيفية تعاملهم مع الحركة العارضة أو العارض عموما. أمّا الدراسات الحديثة، فلم أقف إلاّ على بحثين يتعلقان بأحكام الاعتداد بالعارض وعدمه، أولهما: بحث الدكتور عبد الفتاح الحموز، بعنوان (العارض في العربية من حيث الاعتداد به وعدمه) نشر في العدد 33 لسنة 1989م، بالمجلة العربية للعلوم الإنسانية، ولكن لم أقف إلا على ملخص له لا يتعدى الخمسة أسطر، ذكر فيه الدكتور الحموز أنّ بحثه يدور في فلك المسائل التالية: حد العارض لغة و اصطلاحاً، مواقف النحاة واللغويين والقراء منه من حيث الاعتداد به وعدمه، المسائل النحوية واللغوية التي اعتد فيها بالأصل أو بالعارض. وثاني هاتين الدراستين: بحث أ. فوزية عبد الله خليل، بعنوان (الاعتداد بالعارض وعدمه في بابي الإعلال والإبدال في شرح الرضي على الشافية)، نشر في العدد الخامس بمجلة كلية أصول الدين، الجامعة الأسمرية، قالت في مقدمته: وقد اقتصر هذا البحث على بابي الإعلال والإبدال بالنظر إلى ذيوع هذه الظاهرة فيها، وقد جاء البحث في ثلاثة مطالب: الأول: مفهوم العارض عند أهل اللغة، وفي اصطلاح علماء النحو، الثاني: المسائل التي لم يعتد معها بالعارض، الثالث: المسائل التي اعتد معها بالعارض.

وإن تقارب هذان البحثان مع عنوان بحثي هذا، من حيث دراسة كلٍّ منها العارض من حيث الاعتداد به وعدمه، فإنّ هذه الدراسة تختلف عن بحثي (الحموز ، وخليل) من حيث تخصيص الحركة العارضة فقط بالدراسة، في حين تناول الباحثان دراسة العارض عمومًا، كما أنّ دراسة الأستاذة (هدى خليل) كانت دراسة وصفية فقط، ذكرت فيها مواطن الاعتداد ومواطن غير الاعتداد، دون ضبط هذه المسائل أو شرحها، أما هذا البحث فقد

حاول ضبط هذه المسائل والوقوف على أصولٍ قد تبيّن للقارئ العربي مناهج الصرفيين في الاعتداد بالحركة العارضة، أو عدم الاعتداد بها، مستعينا في ذلك على كتب التراث النحوي، ومن ذلك كتابا الخصائص وسر صناعة الإعراب لابن جني، وشرح المفصل لابن يعيش، وتمهيد القواعد لناظر الشيخ، وعمدتي في ذلك كله شرح شافية ابن الحاجب للمحقق الرضي الاسترابادي.

وقد جاء هذ البحث معنونا بـ **(الحركة العارضة من حيث الاعتداد بها وعدمه، وتطبيقاتها في شرح شافية ابن الحاجب للرضي)** وقد جاء هذا البحث منتظمًا في: مقدمةٍ ومبحثيْنِ وخاتمةٍ وفهرسين مفصّلا على النحو الآتي:

المبحث الأول: تعريف العارض وأقوال النحويين من جهة الاعتداد به وعدمه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الأصل والعارض لغة واصطلاحا.

المطلب الثاني: أقوال النحويين في حكم الاعتداد بالعارض.

المبحث الثاني: الحركة الإعرابية وحركة البناء من حيث عروضُها والاعتداد بها وعدمه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الحركة الإعرابية

المطلب الثاني: حركة البناء

الخاتمة: وضمِّنتُ أهم النتائج التي توصّل إليها البحث.

وفهرسان: فهرس للآيات القرآنية، وآخر للمصادر والمراجع.

والله أسأل التوفيق والإعانة، إنّه وليّ ذلك والقادر عليه، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه.

المبحث الأول – تعريف العارض وأقوال النحويين من جهة الاعتداد به وعدمه

المطلب الأول – في تعريف العارض لغة واصطلاحا:

تعريف العارض لغة:

جاءت مادة (عرض) في اللغة دالة على عدّة معان، منها: المنع، "يُقال: عَرَضَ الشيءُ يَعْرِضُ واعترَضَ انتَصَبَ ومَنَعَ وصار عارِضاً كالخَشَبةِ المنتصبةِ في النهر والطريق ونحوها تَمْنَعُ السالكين سُلوكَها"[1].

قال المناوي –رحمه الله: العارض: البادي عرضه، فتارة يختص بالسحاب نحو ﴿ هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾[2]، وتارة بما يعرض من السقم فيقال: به عارض من سقم، وتارة بالسِّن، ومنه قيل للثنايا التي تظهر عند الضحك: العوارض، وفلان شديد العارضة: كناية عن جودة بيانه، وعرضت الكتاب عرضا: قرأته عن ظهر قلب. وعرضت المتاع للبيع: أظهرته لذوي الرغبة ليشتروه. وعرض له في الطريق العارض، أي: مانع يمنع من المضي، واعترض له بمعناه، ومنه: اعتراضات الفقهاء؛ لأنها تمنع من التمسك بالدليل. وتعارض البينات؛ لأن كل واحدة تعترض الأخرى وتمنع نفوذها[3].

العارض اصطلاحا:

العارض أو الطارئ: تغييرٌ يسيرٌ يَطرأ على الكلِمة على غيرِ نيَّة الاستِقلالِ عنها. وذلكَ بالحذفِ، أو الإبدالِ في الحركاتِ، أو الحروفِ، وقد يكونُ حالاً طارئةً كالإعراب أو الوقفِ[4].

(1) لسان العرب لابن منظور، مادة (عرض): 168/7.

(2) سورة الأحقاف، الآية: 24.

(3) ينظر التوقيف على مهمات التعاريف: 511.

(4) ينظر بحث بعنوان (تقييم التقويم) للدكتور/ فيصل المنصور، الموقع الالكتروني (ملتقى أهل اللغة لعلوم اللغة العربية).

ومعنى عروض الحركة أن لا تكون الحركة في الكلمة ثابتة مقررة، بل تكون في معرض الزوال بعد تحرك الحرف بها[1].

وعرّف الشاطبي العارض بقوله: معنى العروض: أن يكون في الكلمة يزول تارة ويثبت أخرى[2].

ويقابل مصطلح العارض اللازم، واللازم هو: ما يكون في الكلمة بحكم الأصل لا يزول عنها في جميع أحوالها[3].

المطلب الثاني: أقوال النحويين في حكم الاعتداد بالعارض:

تعددت مذاهب النحويين في حكم العارض، وتنوعت مشاربهم في تعبيراتهم عن العارض أو الحركة العارضة على التحديد من جواز الاعتداد به أو عدم الاعتداد به والالتفاتِ إليه؛ لكونه طارئًا على الكلمة، واعتباره في حكم المعدوم.

ويمكن توضيح هذه الأقوال للنحويين وإجمالها في ما يأتي:

يحق لنا القول بأنّ الطائفة الغالبة من النحويين متقدميهم ومتأخريهم على أنّ الأكثر والغالب هو عدم الاعتداد بالعارض، فيطلقون أحكاما عامة يُفهم منها بأنّ العارض لا يعتدّ به مطلقًا، أو أنه في حكم العدم، ومن بين هذه الإطلاقات قولهم ((والعارض لا يعتد – أو غير معتدٍّ – به)) [4]، وقولهم ((ومن كلامهم ترك الاعتداد بالعارض))[5]. وعلى اعتبار الحركة العارضة في حكم العدم، قولهم ((((فالفتحة عارضة، والعارض لا اعتداد به؛ لأنّه كالمعدوم)) [6]، أو ((لأنّ الحركة العارضة كالمعدومة))[1]

(1) ينظر شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف: 127.

(2) ينظر المقاصد الشافية شرح الخلاصة الكافية للشاطبي: 206/9

(3) المصدر نفسه.

(4) تمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش: 3946/8، واللباب في علل البناء والإعراب 321/2.

(5) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية 506/8.

(6) شرح المفصل لابن يعيش 426/5.

ومن تعبيراتهم الدالة على أنّ عدم الاعتداد هو الكثير الغالب في كلام العرب ما نراه عند ابن هشام في قوله ((... بناءً على الاعتداد بالعارض وعدمهِ، وهو الأكثر))[2] وكقول ناظر الجيش ((لا يعتدّ بالعارض، وهو الأكثر))،[3] وعبّر ابن الناظم بأنه ((لا يعتدّ بالعارض غالبًا))[4]، وهي عبارة ابن عقيل كذلك، حيث قال ((فالأغلب في كلامهم عدم الاعتداد بما عرض)) [5] أو أنه هو الأصل، وخلافه على خلاف الأصل، كما قال صاحب المصباح المنير ((والأصل أن لا يعتدّ بالعارض)). [6]، وهو الذي عليه أكثر أهل الفنّ، قال الشيخ خالد ((وعدم الاعتداد بالعارض هو الأكثر في كلامهم، وعليه الأكثرون))[7]

ومن ضمن هذا الاتجاه إطلاق بعض النحويين حكما عامّا على حركة معينة بأنها عارضة غير معتدٍّ بها، كما هو في حركة التقاء الساكنين، ومن ذلك قولهم ((حركة التقاء الساكنين عارضة، والعارض لا يعتد به)) [8]. وكذلك حكمهم على حركة النقل بأنها عارضة، فالكلمة المتحركة بحركة نقلٍ ((...لا تقوى بالحركة المنقولة، لأنها عارضة)) [9]. وذلك "نحو " اخصُصَ أبِي" فهذا فيه مثلان متحركان ولم يدغم؛ لأن حركة الثاني عارضة، إذ هي حركة النقل والأصل اخصص –بالإسكان– فنقلت حركة الهمزة إلى الساكن فلم يعتد بها، لعروضها"[10]..

---

(1) الكناش في علمي النحو والصرف 302/2.

(2) أوضح المسالك في شرح ألفية ابن مالك 81/1.

(3) تمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش: 5055/10، وينظر 3983/8.

(4) شرح ابن الناظم: 619.

(5) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: 153/4.

(6) المصباح المنير للفيومي 696/2.

(7) التوضيح على التصريح للشيخ خالد : 90/1.

(8) تمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش: 3946/8.

(9) إيضاح شواهد الإيضاح لابن بري: 53/1.

(10) توضيح المقاصد والمسالك: 1642/3.

ومن الأحكام التي لوحظ إطلاقها على العارض حال الاعتداد به في كلام بعض العرب عدم القياس عليه بسبب كونه عارضًا، قال ابن مالك ((وسمع الكسائي ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّيَّا تَعْبُرُونَ ﴾[1] وهذا من الاعتداد بالعارض فلا يقاس عليه))[2]، وقد ذكر كذلك الشاطبي، الذي اهتمّ بالأدلة الأصولية النحوية في شرحه للألفية، وكثرةُ إيراده لقضايا السماع والقياس، والتفريع عليها، حكْمَ الاعتداد بالعارض فقال: ((أن الإدغام في مثل هذا على خلاف الأصل والقياس؛ لأنّه بناءً على الاعتداد بالعارض، والأصل ألا يعتد به))[3].

ولعلّ ما حمل النحويين على الحطّ من رتبة العارض، وعدم الاعتداد به، ومراعاة الأصل وتقديمه هو كما يقول الدكتور فيصل منصور ((أنّ العربَ لما وجدوا هذا التحريك عارضًا لا دائمًا، وضرورةً لا اتّسَاعًا، وقسرًا لا اختيارًا لم يشملوه بعنايتهم ولم يحطّوا إليه رحالَهم ولم ينوّلوه من الحدَب والحَفاوة إلا بالقدرِ الذي يرونه مجزئًا عن نفعه لهم وقيامه بخدمتهم، وأعناقُهم معَ ذلك صُوْرٌ إلى أصلِه ونفوسُهم متطالّة إليه، وأفئدتهم لا تنفكّ تنازِعهم إلى سرعة مراجعته والأوبة إليه، وكأنهم أرادوا بذلك أن يحطُّوا العارض دون الأصلِ درجةً إذْ كان وجودُه تابعًا لوجودِه ومنوطًا به، فنصبوا بالصّدود عنه وقلّة الحفْلِ به دَليلاً على منبتِه ومَنبهةً على أرومتِه. كما كرِهوا أن يسوُّوا الأثيلَ التليدَ بالطارِف الجديد، ويعدِلوا القديمَ الثابتَ بالمستأنَفِ الحادثِ، ويعلّقوا أحكامَهم على ما يعلمونَ سرعةَ تحوُّله ووشْكانَ رحيلِه. وهذا شاهدٌ على بعد غورهم ونفاذ فطنتهم)) [4].

اتجاهٌ آخر يمكن رصده من خلال تتبع هذه الأقوال مغايرٌ لما تقدم من الأحكام المتعلقة بكون العارض لا يعتدّ به مطلقًا، أو في حكم العدم، يتركّز في تصريح بعض النحاة بأنه

(1) سورة يوسف، الآية: 43. جاء في معاني القرآن للفراء 36/2: "وزعم الكسائي أنَّه سمع أعرابياً يقول: ﴿ إِنْ كُنْتُم للرُّيَّا تَعْبُرُون ﴾ .

(2) إيجاز التعريف في حكم التصريف: 149/1.

(3) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية 461/9.

(4) بحث بعنوان (تقييم التقويم) للدكتور/ فيصل المنصور، الموقع الالكتروني (ملتقى أهل اللغة لعلوم اللغة العربية).

قد يعتدّ به في مواضع لمسببات تذكر في مظانها – إن شاء الله– وأنّ العرب قد اعتبرت الأمرين: الاعتداد وعدمه في كلامها، ومن ذلك قول ابن عصفور ((العرب قد تعتدّ بالعارض في بعض الأماكن)) [1]، وقوله أيضا ((... والأوَّل أَولى؛ لأنَّ له نظائر كثيرة من الاعتداد بالعارض في الكلام))[2]، وقد أبرز ذلك ناظر الجيش بنصّه على أكثرية عدم الاعتداد وأقلية الاعتداد، فقال ((فإمّا أن لا يعتد بالعارض، وهو الأكثر، فيكون حكم المتحرك المذكور حكم الساكن، وإمّا أن يعتد بالعارض وهو الأقل، فيكون حكم المتحرك المذكور حكمَ المتحرك بحركة أصلية، وعن العرب اعتبار الأمرين)) [3].

والمحطة الأبرز في درس هذه العلة هو ما نجده عند ابن جني في كتابيه الخصائص وسر صناعة الإعراب حيث عقد بابا في الخصائص سماه "باب في إجراء اللازم مجرى غير اللازم وإجراء غير اللازم مجرى اللازم" فقد ذكر في الشق الثاني من هذا العنوان، وهو "إجراء غير اللازم مجرى اللازم" أن العرب قد اعتدت بالحركة العارضة في كلامها، وأنها قد أجرتها مجرى اللازم والحركة اللازمة للكلمة، وضرب لذلك أنواعًا من الأمثلة،[4] وما قاله أيضا في كتابه الآخر (("لَحْمَر"، في "الأحمر"، و"لَبْيَضُ"، في "الأبيض"، ألا ترى أنهم اعتدوا بحركة الهمزة المحذوفة لما ألقوها على لام المعرفة، فأجروا ما ليس بلازم مجرى اللازم. ونحو من ذلك قوله تعالى ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾[5] وأصلها: لكن أنا، فلما حذفت الهمزة للتخفيف، وألقيت فتحتها على نون "لكن"، صار التقدير: لكنَنَا، فلما اجتمع حرفان مثلان متحركان كُره ذلك كما كره شَدَدَ وحَلَلَ، فأسكنوا النون الأولى، وأدغموها في الثانية، فصارت لكنَّا، كما أسكنوا الحرف الأول من شَدَدَ وحَلَلَ، وأدغموه في الثاني، فقالوا شَدَّ وحَلَّ، أفلا ترى أنهم أجروا المنفصل، وهو "لكن أنا" مجرى المتصل في نحو شَدَّ

(1) الممتع في التصريف لابن عصفور: 417/1.

(2)ا لمصدر السابق: 337/1

(3) تمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش: 5054/10.

(4) ينظر الخصائص لابن جني: 89/3– 95.

(5) سورة الكهف، الآية: 38.

وحَلَّ، ولم يقرأ أحد "لكنَنَا" مظهرا، فهل ذلك إلا لاعتدادهم بالحركة وإن كانت غير لازمة)) [1].

وختم كلامه فيه بهذا المنهج القويم السليم فقال ((فهذا كله وغيره مما يطول ذكره يشهدُ بإجرائهم غير اللازم مجرى اللازم،... وأنه أجرى الحركة العارضة مجرى الحركة اللازمة)) [2]

وهو ما يجب أن يسلك ويتبع عند التوجيه بهذه العلة، أو الأخذ بهذا الاعتبار، وأن لا تطلق الأحكام فيه عامة – كما تقدم – من أنّ العارض لا اعتداد له، أو أن العارض كالمعدوم ونحو ذلك من الأحكام العامة التي يُفهم من إطلاقاتها انسحابُها على كل حركة عارضة، بل المنهج السليم تقييد كل مسألة على حدة، وإعطاؤها حكمها من حيث الاعتداد بها وعدمه، وما لفت انتباهي وأثار إعجابي تعبير ناظر الجيش الذي يقول فيه ((والحركة العارضة – على مثلها – لا يعتد بها)) [3]، فكلمة "على مثلها" مهمة جدا؛ لإفادتها تقييد ما جاء على هذا الوصف فحكم عليه أنه لا يعتد بها، ولم يطلق الحكم كما رأيناه عند غيره.

وكأني بالشاطبي أيضا ينزع هذا المنزع، بل ويستحسنه، فقد قال في لغتي حذف همزة الوصل وتركها من نحو (الأحمر) إذا ألقيت حركة همزته إلى لام التعريف: ((فمن لم يعتدَّ به ترك الهمزة ولم يحذفها، ومن اعتدّ به أسقطها، وهذا توجيهٌ في غاية الحسن وفرقٌ واضح بين الموضعين)) [4].

وبعد تتبع أقوال النحويين في العارض والحركة العارضة، وبيان مسالكهم في وصفه والحكم عليه، وارتضاء منهج دراسة كل حركة على حدة، ثمّ الحكم عليها من حيث

(1) سر صناعة الإعراب لابن جني: 150/2.

(2) المصدر نفسه.

(3) تمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش 5224/10

(4) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية 506/8.

عروضُها والاعتداد به وعدمُه، نشرع من هذا الجانب في بيان حركات كلٍّ من حركات الإعراب والبناء، وهو ما سيتم بيانه في المبحث الآتي.

المبحث الثاني: الحركة الإعرابية وحركة البناء من حيث عروضُها والاعتداد بها وعدمه.

المطلب الأول: الحركة الإعرابية:

حكم النحويون على حركات الإعراب المتعاقبة على الكلمة حال تركيبها بالعُروض؛ وذلك لأنها تختلف باختلاف موقعها في الجملة من الرفع إلى النصب وإلى الجر، قال ابن مالك ((... كسرة الإعراب عارضة متعرضة لأن تخلفها الفتحة والضمة)) [1]؛ فلذا لم تكن هذه العلامات لازمة، بل هي ((عارضة لا اعتداد بها؛ لانتفائها عند عمل العامل، وتحقق استعمال الاسم ساكنا في غير حال الوقف أيضا)) [2].

ولتمكن اعتبار العروض في حركات الإعراب عندهم جعلوه أصلا يُشبَّه به غيره، ويلحق به، ويجمل عليه، قال المرادي ((اعلم أنّ هاء السكت لا تتصل بحركة إعراب ولا شبيهة بها؛ فلذلك لا تلحق اسم "لا" ولا المنادى المضموم، ولا ما بني لقطعه عن الإضافة كـ" قبلُ وبعدُ"؛... لأن حركات هذه الأشياء مشابهة لحركة الإعراب في أنها عارضة))[3].

وممّا يستبين به عروض حركات الإعراب أيضا طريقة رسم الهمزة المتطرفة إذا كانت متحركة، فإنها تكتب على وفق حركة ما قبلها لا على وفق حركة نفسها، نحو: (قرأ، وفتِئَ، طرُؤَ) [4].

هذا من وجه ومن وجه آخر دالٌّ على عروضها فيه توافق بين دلالة الإعراب وحركاتها العارضة، وهو أن الإعراب دالٌّ على معنى عارض من الفاعلية والمفعولية والإضافة، فكانت علامته حركة عارضة في الكلمة لما بينهما من التناسب[5].

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك 281/3، وينظر تمهيد القواعد لناظر الجيش 3269/7.

(2) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف: 10.

(3) توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفية ابن مالك 1487/3، 1488.

(4) ينظر شرحان على مراح الأرواح: 114.

(5) ينظر اللباب في اللباب والإعراب 54/1..

على حين أننا نجد العكبري قد ذكر لزوم حركة الإعراب في نفس ما ذكر فيه عروضها، حيث قال ((حركة الإعراب لازمةٌ وإنّما تُحذف فِي الوقف وهو عارضٌ، والأصل الوصل)) [1].

فقد أثبت لها مرة عُروضها مطلقا، وأثبت لها أخرى لزومها معتبرا ذلك باعتبار الوقف والوصل، فلما كان الأصل وصل الكلام ببعضه كانت حركات الإعراب لازمة عنده.

وهنا يمكننا النظر إلى حركات الإعراب بنظرتين:

الأولى: إن عَنَيت بالحركة حركة الرفع أو حركة النصب أو حركة الجر سُلّم بأنها عارضةٌ وغير لازمة.

الثانية: إن قصدت مطلق حركة الإعراب، أي ليس حركة معينة امتنع كونها عارضة واعتبر لزومها[2].

وهاتان النظرتان سار معهما الرضي في شرح شافية ابن الحاجب في منهج دقيق ورقيق، تجلت كلتا النظرتين في أكثر من موضع في هذا الكتاب.

أمّا من حيث كون حركات الإعراب مطلقًا حركاتٌ لازمةٌ، فذلك لأنّ كلّ كلامٍ مركب يلزمه الإعراب، فإنّ حركات الإعراب – عند الرضي – وإن كانت عارضة على الحرف لكنها حركاتها، وليست بمنقولة إليها، فهي ألزم من الحركات المنقولة[3]. وهي أيضا ((وإن كانت الحركة الإعرابية عارضة؛ لأنّ نوعها وإن كان عارضاً لكن جنسها لازم، إذ لا بدّ لكلّ معربٍ بالحركات من حركة ما رفعًا أو نصبًا أو جرًّا)) [4].

(1) المصدر السابق 303/2..

(2) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف: 10، 11.

(3) ينظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي: 36/3.

(4) المصدر السابق: 110/3

وقد وَضُح هذ الفرق عند الرضي، وبرز تَمثّله له حينما قال: ((نوع الحركة الإعرابية لازم، وإن كانت كل واحدة منهما عارضة؛ ولو لم يعتد بالحركة الإعرابية في باب الإعلال لم يُعَلَّ نحو "قاضٍ وعَصًا"))[1].

وهذا جميعه يؤكد التقسيم السابق لحركات الإعراب بين عروضها ولزومها، إذ مقصوده بجنس الحركات: حركات الإعراب مطلقا، وبنوع الحركات: الحركة الإعرابية المعينة.

وإذا تقرّر لزوم الحركات الإعرابية من هذه الجهة وبهذا الاعتبار فهي معتدّ بها عند الرضي، حيث قال في علة قلب نحو "العصا والرحى" ألفاً، مع أنّ حركة الواو والياء في أصلهما حركة إعرابية ((وإنما قلبا في نحو الْعَصَا والرَّحَى وإن كانت الحركة الإعرابية عارضة؛ لأنّ نوعها وإن كان عارضاً لكن جنسها لازم)) [2].

أما من حيث النظر إلى حركات الإعراب بأعيانها، كأن ينظر إلى حركة الرفع معينة، أو حركة النصب، أو حركة الجر، فإنّ الرضي يحكم على عروضها وعدم الاعتداد بها، وقد فصّل ذلك الرضي تفصيلا واضحا في كلامٍ تقدّم، وهو أنّ نوع الحركة الإعرابية لازم، وأمّا حركات كل واحدة منها فهي عارضة؛ لأنها تزول عند زوال عاملها، وحدوث عامل غيره.

وسوف أفرد لكل حركة من حركات الإعراب الثلاثة بمثال يوضح ذلك:

أولا: علامة الرفع (الضمة):

ومن أمثلة ذلك: الكلام في جواز قلب الواو المضمومة همزة، فإنهم اشترطوا أن يكون مضموما بضمة لازمة نحو (أُجُوهٌ) في (وُجوه)، أمّا ((إن كان الضم على الواو للإعراب نحو "هذه دَلْوُك" لم تقلب همزة، لعروض الضمة))[3]، قال ابن يعيش ((ومن العارض ضمّةُ الإعراب في مثل "هذا دَلْوٌ وحَقْوٌ وعزْوٌ"، الضمّة في ذلك كلّه لا تُسوِّغ الهمزةَ؛

(1) المصدر السابق: 82/1

(2) المصدر السابق: 110/3.

(3) المصدر السابق: 78/3.

لكونها عارضةً، ... وكذلك ضمّةُ الإعراب في مثل: "هذا دَلُوّ وحَقْوٌ" قد يصير إلى النصب والجرّ، وتزول الضمّةُ)) [1].

ومن ذهب إلى خلاف ذلك فاعتدّ بضمة الإعراب فهو تخريج غير مرضي عند النحويين، قال ناظر الجيش: الواو المضمومة منه عارضة قد تبدل همزة، ولكنّ ذلك في غاية القلّة، ومن ذلك قراءة من قرأ شاذّا ﴿ وَلا تَأْؤُونَ عَلَى أَحَدٍ ﴾[2]، ومستند من أبدل تشبيه العارضة باللّازمة، وهو غير مرضيّ؛ لأن العارض لا اعتداد به [3].

بل ولشدة ملاحظتهم عدم الاعتداد بحركات الإعراب من حيث تفصيلها، جعلوا تابعتها عارضا أيضا، غير معتدٍّ به كذلك، وذلك نحو (امرؤ) فإنّ حركة عينه تابعة لحركة إعراب لامه، فلما كانت حركة الرفع الإعرابية عارضة حكموا على تابعها بالعروض أيضا، حيث اشترط الرضي لجواز ضم همزة الوصل كون ثالثه مضموما بضمة لازمة ((ليخرج نحو ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾[4] لأن ضمة الراء تابعة لضمة الإعراب العارضة، وتابع العارض عارض)) [5].

ثانيًا: علامة النصب (الفتحة):

ومن أمثلته اشتراط جواز الإدغام في باب (حَيِيَ) لزوم حركة الثاني، نحو: حيَّ، حيّا، حيُّوا، أما إن كانت حركة الثاني فتحة إعرابية لم يدغم؛ لكون الحركة الإعرابية عارضة لا تلزم الكلمة نحو قوله تعالى ﴿أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴾[6] وقولك: "رأيت مُعْيياً".[1]

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش: 353/5،

(2) سورة آل عمرتن، الآية: 153.

وينظر هذه القراءة في البحر المحيط لأبي حيان : 385/3، وإرشاد العقل السليم أبي السعود: 100/2

(3) ينظر تمهيد القواعد لناظر الجيش 5020/10.

(4) سورة النساء، الآية: 176.

(5) شرح ابن الحاجب للرضي 242/2.

(6) سورة القيامة، الآية: 40

ثالثًا: علامة الجرّ (الكسرة):

علامة الإعراب (الكسرة) خالفت شقيقتيها الضمة والفتحة في اعتبار عدم الاعتداد بها، فحين النظر في تطبيقاتها عند الرضي نجده قد اعتدّ بها، وشبّهها باللازمة؛ ولكنه لم يعتدّ بها إلا بعد تقوّيها بوجهٍ يجبر وهَنها، وذلك ككسرة الإعراب فيما آخره راءٌ نحو (من الدار) فإنه يجوز الإمالة لأجلها، قال الرضي ((وأما الكسرة التي بعد الألف فإنما تكون سببا للإمالة إذا وليت الألف، وكانت لازمة، نحو: "عابد وعالم"... وأمّا إنْ كانت الكسرة الإعرابية على الراء فهي كالكسرة اللازمة في كلمة الألف، نحو: "عالم"، وذلك لأنها وإن ضعفت بالعروض، لكن تكرار الراء جَبَر وهنها، فكأنّ الكسرة عليها كسرتان، وذلك نحو: مِنَ الدَّارِ، وفي الدار)) [(2)].

فلم يعتدّ بالكسرة الإعرابية رأسًا، ولكن حكم على عروضها بعد أن انضاف إليها ما يقوّي ذلك العروض، ويعطيها شيئا من حكم اللزوم، وهو كون الراء حرفًا مكرّرًا، ولكون الاعتداد بمثل هذه الكسرة الإعرابية قليلًا فإنهم جعلوا الوجه الذي خرجت على الاعتداد بها ضعيفا، وذلك ((كالكسرة العارضة للإعراب في كلمة الألف، نحو على بابه، ومن ماله، فإنه يجوز الإمالة لأجلها، لكنه أضعف من جواز إمالة نحو عابد وعالم)) [(3)].

ولأجل أنّ سبب الإمالة هو الكسرة فإنّ أهل التصريف توسعوا فيها فأجرَوْا الكسرة العارضة مُجرى الأصلية، وهو ما دعاهم للاعتداد بالكسرة الإعرابية مع كونها عارضة، كما هو الحال عند صاحب المفصل فقد عقد فصلا في الإمالة سماه ((إجراء الألف المنفصلة مجري المتصلة والكسرة العارضة مجري الأصلية في الإمالة، حيث قالوا: ... و"مررت ببابه" و"أخذت من ماله"))[(4)]. قال شارحه ابن يعيش: فأمالوا الألف لكسرة الإعراب، وهي عارضةٌ، تزول عند زوال عاملها، وحدوثِ عاملِ غيره، لكنّهم شبّهوها بكسرة عين "فاعِلِ"

(1) ينظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي 115/3.

(2) شرح شافية ابن الحاجب للرضي: 7/3

(3) شرح شافية ابن الحاجب للرضي: 7/3

(4) المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري: 472.

بعد الألف، وذلك أنّ الغرض من الإمالة إنّما هو مشاكَلةُ أجراس الحروف، وذلك أمرٌ راجعٌ إلى اللفظ، لا فرق فيه بين العارض واللازم، إلَّا أنّ الإمالة في اللازمة أقوى منها في العارضةٌ. [1] قال سيبويه ((ومما يميلون ألفه قولهم: مررت ببابه، وأخذت من ماله. هذا في موضع الجر وشبهوه بفاعلٍ، نحو: "كاتبٍ وساجدٍ". والإمالة في هذا أضعف لأن الكسرة لا تلزم)) [2].

هذا فيما يتعلق بالحركة الإعرابية من جهة كونها عارضة، وأنّ منها ما يعتدّ بها وما لا يعتدّ بها؟ ويفرض السؤال نفسه الآن عن حركة البناء، هل هي لازمة أم عارضة؟ وهو ما سنفرد له بالحديث في المطلب الآتي.

المطلب الثاني: حركة البناء:

حركة البناء: ويقصد بها الحركة التي بنيت عليها الكلمة المبنية، إما على الضم نحو (حيثُ) أو على الفتح نحو (أينَ، وضربَ، ويضربَنَّ) ومبني على الكسر نحو (أمسِ).

والمبني من الكلم: الحروف جميعها، وأغلب الأفعال، وبعض الأسماء، أمّا الحروف فلا مدخل لعلم الصرف فيها؛ لجمودها وعدم تصرفها، أما الأسماء والأفعال المبنية فهو ما سيُخصّص له الكلام.

(1) ينظر شرح المفصل ابن يعيش: 192/5.

(2) الكتاب لسيبويه: 122/4

أولا: الأسماء المبنية:

قسّم النحويون المبني من الأسماء إلى قسمين:

الأول: بناء لازم: وهو المبني بالأصالة، أو المبني المستدام، ومعناه: البناء الذي لا تنتقل عنه الكلمة إلى الإعراب في حال من الأحوال[2]. نحو (حيثُ، وهؤلاءِ، والذينَ) فهذه مبنية بناءً لازمًا لعدم شبهٍ لها بالمعرب من حيث كونُها غير مجتلبة لعامل، وهي أنواع الأسماء التي ذكرها ابن مالك في ألفيته:

وَالاسِـــمُ منـــه مُعـــربٌ ومَبْنـــي		لشـــبهٍ مِـــن الحـــروفِ مُـــدْني
كالشّـبهِ الوَضْـعيّ فـي اسْـمَي جِئْتنـا		والمعْنـــوِيّ فـــي مَتـــى وفـــي هُنـــا
وكنيابـــةٍ عـــنِ الفعْـــلِ بـــلا		تـــأثُّرٍ وكافْتقـــارٍ أصّـــلا[1]

وهذا النوع من المبني حركاته لازمة؛ لعدم تغيرها، ولكون هذه الحركة داخلة في بناء تركيب الكلمة، فحركة البناء أقوى من حركة الإعراب من حيث بناء الكلمة عليها والاعتداد بها، قال العكبري ((حركة البناء لازمة، وحركة الإعراب منتقلة، واللازم أصل للمنتقل وسابق عليه)) [3].

الثاني: بناء عارض، وهو ما يزول عند إزالة سبب البناء، أو هو الذي طرأ عليه البناء في محلٍّ مخصوص[4]، وعُرّف أيضا بأنّه الذي تنتقل عنه الكلمة في بعض الأحوال

(1) ألفية ابن مالك: 10.

(2) ينظر المقاصد الشافية : 102/8

(3) مسائل خلافية في النحو للعكبري: 113، وهذ القول أحد أقوال ثلاثة في أيٍّ أسبقُ: حركات البناء أم حركات الإعراب؟

(4) ينظر أمالي ابن الحاجب 426/1.

فيكون معربًا مرّة، ومبنيًّا مرة[1]، وذلك كالمنادى المضموم؛ فإنّه لعروضه بحرف النداء شبّهت حركته بحركة الإعراب العارضة بالعامل، ونحو المنفي بـ "لا" التي لنفي الجنس، فالبناء فيها طارئ تشبيها لها بحركة الإعراب لتغير الحركة العارضة فيه[2]، ونحو المقطوع عن الإضافة كـ "قبلُ وبعدُ".

فحركة البناء العارضة إذًا شبيهة بحركة الإعراب؛ لانتقالها وعدم بقائها على حالة واحدة، فصار حكمها كحركة الإعراب في عروضها.

وقد تجلى هذا التقسيم بين البناءين واختلاف نظرة النحويين فيهما، وذلك فيما ذكروه في بعض أحكام هاء السكت من جواز لحوق هذه الهاء في مواضع منها: الوقف على كل مبنى على حركة لازمة ليست عارضة، فاللازمة نحو: كيفه، وهوه. والعارضة كالتي في المبني الذي يضاف وقد انقطع عن الإضافة، وكالتي في اسم "لا"، والمنادى المبني؛ لأن حركة البناء في هذه الأشياء عارضة. لسبب قد يزول.[3] **ثانيا: الأفعال المبنية:**

من المقرّر في قواعد العربية أنّ الفعلين الماضي والأمر مبنيان، والمضارعَ إذا اتصلت به نون التوكيد المباشرة أو نون النسوة.

أولا: الفعل الماضي: أما الماضي فإنه عند الجمهور مبني على الفتح دائما إما ظاهرًا أو مقدّرا، أما فتحة بنائه الظاهرة فهل يحكم عليها باللزوم أم العروض؟ الظاهر أنّ حركة هذا البناء لازمة؛ لما تقرّر قبل من أنّها داخلة في تركيب الكلمة، فهي كالجزء من الكلمة لثباتها وبناء الكلمة عليها، وإن كان أصل البناء السكون؛ إلا أنها لم تستعمل على الأصل إلا حال الوقف[4].

(1) ينظر المقاصد الشافية للشاطبي 102/8.

(2) ينظر أمالي ابن الحاجب 426/1.

(3) ينظر توضيح المقاصد والمسالك للمرادي: 1487/3، والنحو الوافي 754/4.

(4) ينظر شرحان على مراح الأرواح: 9

يمكن أن يتضح ذلك من استثناء ابن مالك للفعل الماضي فيما نقله الأشموني عنه:

ووصــلَ ذِي الهــاءِ أجــز بكُــلّ مَــا		حـــرك تحريـــك بنـــاء لَزِمَـــا
مــا لَــمْ يَكُــنْ ذلــكَ فِعْــلا ماضِــيًا		..... [1]

فالفعل الماضي – كما يظهر – مستثنى من عموم المحرك تحريكا لازما، فهو منه؛ وإن لم يوافقه في مسألة هاء السكت هذه.

لكن في كلام الأشموني الآتي ما يشعر بخروج الماضي عن البناء اللازم، ومشابهته لحركة الإعراب، حيث قال: قوله –أي الناظم – "في المُدَامِ اسْتُحْسِنا" يقتضي جواز اتصالها بحركة الماضي؛ لأنها من التحريك المدام، وفي ذلك ثلاثة أقوال: أصحها المنع مطلقا؛ لأن حركته وإن كانت لازمة فهي شبيهة بحركة الإعراب؛ لأن الماضي إنما بني على حركة لشبهه بالمضارع المعرب في وجوه،[2] فإن هاء السكت تُمنع في المعرب؛ لأنّ عامله يغني عنها في الدلالة على الحركة، فكذا في شبهه، أي الفعل الماضي.

وقد قرّر ابن مالك في شرح تسهيله بأن المبني من الأفعال ماضيا أو أمرا شبيه بما يُعرب منها، أما الماضي، فلمشاركته المضارع في وقوعه مواقعه صفة وصلة وخبرا وحالا، ولشبهه بالمعرب لم يجز أن تلحقه الهاء، إذ لا تلحق متحركا بحركة إعرابية، ولا شبيهة بإعرابية، فثبت أن المبني من الأفعال شبيه بالمعرب.[3]

وقد عدّه الشيخ خالد من جملة حركات البناء الجارية مُجرى حركة الإعراب، فقال ((والحاصل أن حركة البناء الجارية مجرى حركة الإعراب تكون في أربعة أنواع: في اسم "لا"، والمنادى المفرد، والظروف المقطوعة عن الإضافة، والفعل الماضي)) [4].

(1) ينظر شرح الأشموني على الألفية: 20/4، ولم أجده في الكافية الشافية.

(2) ينظر شرح الأشموني على الألفية:20/4، 21.

(3) ينظر شرح التسهيل 38/1، وتمهيد القواعد 237/1.

(4) التصريح بمضمون التوضيح: 637/2.

وإذا ما تأملنا كتاب شرح الشافية للرضي وجدناه يحكم على حركة البناء على الفتح في الماضي باللزوم، ويعدّها في جملة الحركات اللازمة المعتدّ بها، ومن ذلك اعتدادُه بها لازمة في جواز الإدغام في نحو باب (حيِيَ) حيث قال ((يشترط في جواز الإدغام في مثله: أي فيما تحرك حرف العلة فيه، لزومُ حركة الثاني، نحو حَيَّ، حَيَّا، حَيُّوا، حَيَّتْ، حَيَّتَا)) [1].

وكذلك قلب الواو والياء ألفا فإنه يشترط فيه تحرك كلٍّ من الواو والياء بحركة لازمة، قال الرضي ((الفعل في هذا الإعلال على ضربين: أصل، ومحمول عليه، والأصل ما يتحرك واوه أو ياؤه وينفتح ما قبلهما، نحو قَوَلَ وبَيَعَ وغَزَوَ ورَمَيَ)) [2] .

هذا فيما يتعلق بحركة بناء الماضي الظاهرة، أما بناؤه مقدَّرًا فإنه يبنى على الفتح المقدر على رأي الجمهور، كما إذا اتصل بآخره ضمير رفع متحرك فإنه يبنى على فتح مقدر منع من ظهوره كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وأنّ هذا السكون عرضي طارئ، وإذا اتصل به واو الجماعة فإنه يبنى على الفتح المقدر منع من ظهوره الضمة العارضة لمناسبة الواو، فإنّ الضمة في نحو "ضربُوا"، والفتحة في نحو "ضربَا" عارضتين لأجل الواو والألف[3]. قال صاحب البديع بأنّ الضمة فيه ((عارضة في الباء ولا اعتداد لها)) [4].

وهو ما نراه في شرح الشافية للرضي من الحكم عليها بالعروض وعدم الاعتداد، فقال في إعلال قلب الواو والياء ألفا ((فالحق أن يقال: لم تقلب حروف العلة المتحركة لأجل إلحاق ألف الضمير في غَزَوَا ورَمَيَا... ألفاً؛ لعروض حركاتها لأجل هذه اللواحق، فإنها وإن

(1) شرح شافية ابن الحاجب للرضي: 114/1.

(2) ينظر المصدر السابق: 107/3.

(3) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: 207/2، وأوضح المسالك لابن هشام: 36/1.

(4) البديع في علم العربية: 52/1.

كانت أصلها الحركة إلا أنّها لولا هذه اللواحق لم تتحرك، فحركتها إذن عارضة، ولا يقلب الواو والياء ألفاً إذا تحركتا بحركة عارضة)) [1].

وهاتان الحركتان – أعني الضمة والفتحة– وإن كانتا عارضتين حال اتصالهما بالضمائر إلاّ أنّ المحقق الرضي أجرى حكم اللزوم عليهما في بعض الأحيان؛ ولعلّ السبب في هذا أصالة وعراقة آخر الماضي بالبناء على الحركة، ولو تغيرت من الفتح إلى الضم لأجل واو الجماعة، إلا أنّ مطلق الحركة باقٍ فيه، فلذلك نراه قد أجمل في الحركة اللازمة الماضي المجرد عن الضمائر، والماضي المتصل به ألف الاثنين وواو الجماعة، وذلك في حديثه عن جواز إدغام نحو باب (حيّ) فقال ((يشترط في جواز الإدغام في مثله: أي فيما تحرك حرف العلة فيه، لزومُ حركة الثاني، نحو حَيَّ، حَيًّا، حَيُّوا، حَيَّتْ، حَيَّتَا، قال:

قال سيبويه ((وقد قال بعضهم: "حَيُّوا وعَيُّوا" لَمّا رأوها في الواحد والاثنين والمؤنث، إذ قالوا: حيّت المرأة، بمنزلة المضاعف من غير الياء، أجروا الجمع على ذلك)) [3].

عَيُّـــــوا بِـــــأَمرِهِمُ كَمَـــــا		عَيَّـــتْ بِبَيْضَـــتِها الْحَمَامَـــه[2]

ثانيًا: الفعل المضارع والأمر: أما المضارع فإن حالة بنائه الوحيدة على الحركة في حال اتصال نوني التوكيد المباشرة بآخره، فيبنى معها على الفتح على أصحّ الأقوال[4].

(1) شرح شافية ابن الحاجب للرضي: 158/3.

(2) شرح شافية ابن الحاجب للرضي: 114/1.

والبيت من مجزوء الكامل، وهو لعبيد بن الأبرص في الكتاب 396/4، والمفصل للزمخشري: 543، وشرح المفصل لابن يعيش: 506/5، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي: 114/1.

والشاهد فيه: إدغام "عيُّوا" مع كون الثاني متحركا بحركة غير لازمة، وهي ضمة مناسبة الواو، إجراءً لها مجرى اللازمة.

(3) الكتاب لسيبويه: 396/4.

(4) ينظر شرح ابن عقيل: 39/1، وشرح الأشموني: 46/1.

كما أنّ فعل الأمر تابعٌ لمضارعه في حال اتصال نون التوكيد به، فإنّ حركة ما قبل النون تكون مفتوحة. فهل فتحة آخر المؤكد من الفعلين نحو (خافنّ) ويخافنّ) لأجل البناء أو لأجل التقاء الساكنين؟

أمّا فعل الأمر فالراجح أنّ حركة فتحة آخره لالتقاء الساكنين لا فتحة بناءٍ، قال ناظر الجيش ((لا شكّ أنّ فعل الأمر ساكن الآخر، فإذا اتصلت به النون وجب تحريكه لالتقاء الساكنين، وهو مبني على السكون قبلُ، ثم عرض تحريكه لما ذكرنا، فكيف تكون حركته حركة بناء؟))[1]

ولذلك فإنّ حركة آخر فعل الأمر المؤكد حركة التقاء ساكنين، لا حركة بناء، وكان المفترض أن تدرس هذه الحركة في مبحث مستقل "وهو حركة التقاء الساكنين" ولكن لضيق مجال البحث فإني أقحمته مع دراسة صِنْوَيْه (الماضي والمضارع) حالة بنائهما على الحركة، وسأدمج بناءً على هذا تطبيقات حركة بناء الأمر وحركة بناء المضارع معًا؛ لتقارب أحكام حركتهما من حيث الاعتداد بهما وعدمه.

أما فتحة آخر المضارع المتصل به نون التوكيد اتصالا مباشرا ففيه الخلاف:

القول الأول: أنها فتحة عارضة لالتقاء الساكنين، قال في الارتشاف: ((وهو مقتضى قول السيرافي، ونسبه الزجاج إلى سيبويه))[2]، قال الرضي: قال الزجاج والسيرافي، بل الحركة للساكنين؛ لأنه بلحاق النون، بعد الفعل عن شبه الأسماء فعاد إلى أصله من البناء، والأصل في البناء السكون فلزم تحريكه للساكنين[3].

وهو الصحيح عند ابن يعيش، حيث قال: وعلة كون ما قبل هذه النون مفتوحًا هنا؛ لأنّ آخِرَ الفعل ساكنٌ لحدوث البناء فيه عند اتّصالها به؛ لأنّها تؤكّد معنَى الفعليّة، فعاد إلى أصله من البناء، والنونُ الخفيفةُ ساكنةٌ والشديدةُ الأُولى منهما ساكنةٌ، فاجتمع ساكنان،

(1) تمهيد القواعد: 3947/8.

(2) ارتشاف الضرب 662/2، وينظر توضيح المقاصد والمسالك للمرادي: 1181/3.

(3) ينظر شرح الرضي على الكافية: 490/4.

فكرهوا ضمَّها أو كسرَها؛ لأنّ ضمّها يُلْبِس بفعل الجمع نحو "لاتَضرِبُنَّ"، وكرهوا كسرها لئلا يلبس بفعل المؤنث، نحو "لاتَضْرِبِنَّ"[1].

واحتجوا أيضا بأن النون لما دخلت على الفعل صارت في حكم الجزء، وصار مجموع الكلمتين في حكم كلمة واحدة، فحركة ما قبل نون التوكيد في نحو "تضربنّ" مثلا كحركة الفاء من "جعفر"، والهاء من "درهم"، وحركات أجزاء الكلمة لا ينسب إليها بناء ولا إعراب[2].

وبهذا الوجه ردّوا على حجة من قال بأنها لو كانت لالتقاء الساكنين لما رجعت الألف في نحو "تخافنّ"؛ لأن حركة التقاء الساكنين عارضة، والعارض لا يعتدّ به، وجوابهم عن ذلك بالوجه المتقدم، قال ابن يعيش ((فأمّا إعادةُ المحذوف، فإنّ النون لمّا دخلت على هذا الفعل، صار كالتركيب، وصار الكلمتان كالكلمة الواحدة، وصارت الحركةُ كاللازمة لذلك)) [3].

القول الثاني: وهو مذهب المبرد وابن السراج، ونسبه إلى سيبويه، والفارسي[4]، قال المرادي ((وهو ظاهر مذهب ابن مالك، وقال صاحب الغرة: إنه هو الصحيح)) [5]، وعبارة سيبويه هي ((اعلم أن فعل الواحد إذا كان مجزوماً فلحقته الخفيفة والثقيلة حركت المجزوم وهو الحرف الذي أسكنت للجزم لأن الخفيفة ساكنة والثقيلة نونان الأولى منهما ساكنة. والحركة فتحةٌ ولم يكسروا فيلتبس المذكر بالمؤنث، ولم يضموا فيلتبس الواحد بالجميع. وذلك قولك "اعلمنَّ ذلك وأكرمنَّ زيدا"، و "إمّا تكرمَنَّه أُكرمه"، وإذا كان فعل

(1) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: 164/5.

(2) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: 164/5، وتمهيد القواعد: 3947/8.

(3) شرح المفصل لابن يعيش: 164/5.

(4) ينظر شرح الجمل لابن عصفور 490/2، وشرح الرضي على الكافية: 490/4، وارتشاف الضرب 662/2، وتمهيد القواعد 3947/8.

(5) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي: 1181/3، وينظر الارتشاف 662/2.

الواحد مرفوعا ثم لحقته النون صيرت الحرف المرفوع مفتوحا لئلا يلتبس الواحد بالجميع، وذلك قولك: هل تفعلن ذاك، وهل تخرجن يا زيد"))[1].

وحجة القائلين بهذا المذهب بأنّها لو كانت لالتقاء الساكنين لكانت عارضة، وقد قالوا (قولَنَّ) و(بِيعَنَّ)، فأعادوا الواو والياء، فدلّ على أن الحركة حركة بناء، لا حركة التقاء الساكنين؛ لأنها عارضة، والعارض لا يعتدّ به[2].

واحتجوا كذلك بأنها حركة بناءٍ؛ لأنه أشبه المركب، فكما أنّ المركب يبنى على الحركة، فكذا ما أشبهه[3].

قال ناظر الجيش: ((وأما حركة المضارع فكيف يتوجه فيها أن يقال: إنها حركة التقاء الساكنين؟ لأن آخره لم يكن قبل اتصال النون به ساكنا، بل كان متحركا بحركةٍ، فغيرت تلك الحركة بغيرها لموجبٍ، وهو خوف الالتباس بفعل الجماعة، أما كون الحركة حركة بناء: فهو الظاهر؛ لأنّ الفعل المضارع إذا باشرته نون التوكيد بُني كما تقرر)) [4].

وهو الذي صحّحه الرضي، قال في شرح الشافية: الجزم مع نون التأكيد المتصلة بلام الكلمة زال بالكلية لصيرورتها معها مبنية على الحركة على الأصح[5].

هذا في المضارع المتصل بنون التوكيد اتصالا مباشرا، أما المضارع الذي لم تباشره النون بأن أسند إليه ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة نحو (هل تفعلانّ، وهل تفعلُنَّ، وهل تفعلِنَّ) فمعربٌ لا مبني، إذ موجب البناء التركيب، فلم يكن له لما اتصلت به هذه الضمائر نصيب في البناء؛ فإنّ ثلاثة أشياء لا تركب، فتقول (تخشوُنَّ

(1) الكتاب لسيبويه: 154/2.

(2) ينظر شرح الجمل لابن عصفور: 490/2، وشرح المفصل لابن يعيش: 164/5.

(3) ينظر شرح الجمل لابن عصفور 490/2.

(4) تمهيد القواعد 3947/8.

(5) ينظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي: 229/2.

وتخشينَّ)بحذف الواو والياء، وإبقاء الضمة والكسرة، وأما الألف فيجب إبقاؤها فتقول (تخْشَيَانِّ) [1].

وعليه فقد ثبت أنّ الفعل مع هذه الضمائر لم يتصل بالنون اتصالا مباشرا؛ لأن الفاعل البارز من الضمائر الثلاثة حاجز بين الفعل ونون التوكيد.

وهذا التعليل الأخير من عدم الاتصال المباشر بنى عليه الرضي أحكامه فيما يتعلق بحركتي الواو والياء في مثل (تخشوُنَّ وتخشينَّ) وفي الأمر (اخشوُنّ واخشينّ) من حيث الاعتداد بهنّ وعدمه. قال الرضي ((حركة الواو في اخْشَوُا الله وحركة اللام في خَفِ الله عرضتا لأجل كلمة منفصلة، وهي "الله"، فلم يعتد بها، فلم ترجع الألف المحذوفة لأجل سكون الواو واللام، وكذلك حركة واو "اخشَوُنَّ" وياء "اخْشَينَّ" لأن النون المتصلة بالضمير كالكلمة المنفصلة)) [2].

هذا من وجه، ومن وجه آخر فإن واو الضمير وياءه عريقان في السكون، فلم يعتدّ بحركتهما، قال في شرح الكافية ((كذا لم ترد اللام في: اخشون، واخشين، وإن تحركت الواو، والياء، لأن أصل هذين الحرفين: السكون)) [3].

فعدم رجوع الألف المحذوفة لأجل التقاء الساكنين في نحو الأمثلة (تخشوُنَّ، وتخشينَّ، ،اخشوُنّ واخشينّ) لكون حركات الجميع عارضة غير معتدّ بها، لأنهما عرضتا أولًا لأجل اتصالها بما هو في حكم المنفصل، من حيث أنّ واو الضمير أو الياء فاصلة بين الفعل ونون التوكيد، وثانيا: لكون أصل هذه الضمائر السكون، فالحركة عليها كلا حركة.

وصحّت الواو والياء ولم تقلبا ألفا في نحو ﴿ لَتُبْلَوُنّ فِي أَمْوَالِكُمْ وأَنْفُسِكُمْ ﴾[4] ﴿ فَإِمّا تَرَينَّ ﴾[5] من حيث كانت الحركة عارضة لالتقاء الساكنين غير لازمة[1]. إذ أصل هذه

(1) ينظر شرح الكافية و الشافية لابن مالك: 1416/3، وتمهيد القواعد 3947/8.

(2) ينظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي: 229/2.

(3) شرح الرضي على الكافية:480/4.

(4) سورة آل عمران، الآية: 186.

(5) سورة مريم، الآية: 26.

الأفعال –عند الرضي– :"اخشوُنّ واخشِنّ"، "اخشَوْا واخشيْ"، لحقته النون فحركت الواو والياء للساكنين، ولم يقلبا الواو والياء فيهما ألفا؛ لأنّ حركتهما عارضة للساكنين[2].

كذلك منع الرضي قلب الواو المضمومة همزة جوازا إذا لم تكن الضمة لازمة، فقال: وإن كان الضم على الواو للساكنين نحو (اخشوُا القوم) لم تقلب همزة؛ لعروض الضمة[3].

هذا فيما لم تباشره النون، أما المضارع والأمر المباشر للنون فإن فتحة آخرهما عند الرضي حركة معتدّ بها، وأنها مع عروضها كالأصلية، لمرجّحٍ يقوي عروضها، ويعطيها شيئا من اللزوم، وقد استعرض ذلك الرضي بتفصيل دقيق، وتعبير فريد، شارحا عبارة ابن الحاجب ((والحَرَكَةُ فِي نَحْوِ "خفِ الله، واخْشَوُا الله، واخْشَيِ الله، وَاخْشَوُنَّ، وَاخْشَينِ، غَيْرُ مُعْتَدّ بِهَا، بِخِلاَفِ نحو "خَافَا، وخَافَنَّ"))[4] فقال –رحمهما الله تعالى – بين اتصال النون بلام الكلمة وبين اتصالها بالضمير فرقٌ، وذلك لأنّ النون إذا اتصلت لفظاً بالضمير فهي غير متصلة به معنًى؛ لأنّها لتأكيد الفعل لا لتأكيد الضمير، وأيضاً فإنّ لام الكلمة عريقٌ في الحركة فاعتدَّ بحركته العارضة، بخلاف واو الضمير ويائه، فإنهما عريقان في السكون، وأما حركة اللام في "خَافَنَّ" فإنها مع عروضها صارت كالأصلية، بسبب اتصال نون التأكيد بنفس الفعل، وكذا في "ولْيَخَافَنَّ"، فإنّ حركة اللام فيه وإن كانت عارضة بسبب إلحاق النون، لكنها ثابتة الأقدام لأجل خروج اللام عن كونه في تقدير السكون. قال السيرافي ((اللام في "قُولَنّ" أصلها الحركة، فإذا تحركت فكأنها في الأصل متحركة، فرددنا الواو من أجل ذلك، وليست الواو في الجمع، ولا الياء في التأنيث بمتحركتين في الأصل، فإذا حركتا لاجتماع الساكنين فكأنّ الحركة فيهما عارضة)) [5].

---

(1) ينظر الخصائص لابن جني: 149/1.

(2) ينظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي: 160/3.

(3) ينظر المصدر السابق: 78/3.

(4) الشافية في علمي الصرف والخط: 77.

(5) ينظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي: 229/2.

فالملاحظ أنّ حركة آخر الفعل المتصلة به نون التوكيد اتصالا مباشرًا حركةٌ معتدٌّ بها، وأنها مع عروضها في حكم الأصلية؛ لأمرين: الأول: كون لام الكلمة عريق في الحركة فاعتدّ بحركته ولو كانت عارضة، الثاني: اتصال نون التوكيد بالفعل اتصالا مباشرا، فصارت في حكم المتصلة؛ لاتصالها بالكلمة اتصال الجزء، فلما اتصلت به صارت الحركة في حكم اللازمة لأجله.

بخلاف ما لو كان لام الكلمة حرف علة فإنه ينخرم فيه الشرط الأول، وذلك لكون وقوع حرف العلة لامًا الأصل فيه السكون لا الحركة كما هو معلوم في الإعراب المقدّر، فإنه إذا اتصلت النون المؤكدة بلام الكلمة اتصالا مباشرا فإنّ حركته حينئذ حركة عارضة لا اعتداد لها، قال الرضي ((ولم تقلب الياء في "ارْضَيَنَّ" و "لا تَرْضَيَنَّ" ألفاً بعد الرد لكون حركتها عارضة لأجل النون التي هي كلمة مستقلة)) [1]، وقد علّل ذلك بـ ((أنها لولا هذه اللواحق لم تتحرك، فحركتها إذن عارضة، ولا يقلب الواو والياء ألفاً إذا تحركتا بحركة عارضة)) [2]

وهذا التعليل الأخير محاولة لضبط مسألة كون آخر الفعل المؤكد المتصل بالنون اتصالا مباشرا معتدًّ بحركته للأوجه المتقدمة، وإن كان في المسألة من عدم قلب الواو والياء ألفا في نحو (اغزُوَنَّ، وارضيَنّ) توجيهات أخرى لا يتسع المقام لذكرها، ومكتفيًا بما أوردته من محاولة في ضبط مسائل الاعتداد بالحركات العارضة أو عدم الاعتداد بها، والله من وراء القصد.

(1) ينظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي: 158/3

(2) المصدر السابق: 158/3

الخاتمة

وقد خلص البحث إلى نتائج، من أهمها:

- تعددت مذاهب النحويين في حكم العارض، وتنوعت مشاربهم في تعبيراتهم عن العارض أو الحركة العارضة في جواز الاعتداد به أو عدم الاعتداد به.
- الطائفة الغالبة من النحويين متقدميهم ومتأخريهم على أنّ الأكثر والغالب هو عدم الاعتداد بالعارض، فيطلقون أحكاما عامة يُفهم منها بأنّ العارض لا يعتدّ به مطلقًا، أو أنه في حكم العدم.
- لعلّ الذي حمل النحويين على الحطّ من رتبة العارض، وعدم الاعتداد به غالبا، أنهم لما وجدوا هذا التحريك عارضًا لا دائمًا، لم يشملوه بعنايتهم، ولم ينوّلوه من الحدَب والحَفاوة إلا بالقدرِ الذي يرونه مجزئًا عن نفعه لهم وقيامه بخدمتهم، وكأنهم أرادوا بذلك أن يحطُّوا العارض دون الأصلِ درجةً.
- المسلك الصحيح والمنهج المرضي عند الاحتجاج بهذه العلة، أو الأخذ بهذا الاعتبار، أن لا تطلق الأحكام فيه عامة من أنّ العارض لا اعتداد له، أو أن العارض كالمعدوم ونحو ذلك من الأحكام العامة التي يُفهم من إطلاقاتها انسحابُها على كل حركة عارضة، بل المنهج السليم تقييد كل مسألة على حدة، والنظر في أحوالها، ثمّ إطلاق الحكم عليها من حيث الاعتداد به وعدمه.
- حركات الإعراب من حيث العروض والزوم ينظر إليها بنظرتين:

الأولى: إن عَنَيت بالحركة حركة الرفع أو حركة النصب أو حركة الجر سُلّم بأنها عارضةٌ وغير لازمة. الثانية: إن قصدت مطلق حركة الإعراب، أي ليس حركة معينة اعتبر كونها لازمة.

- البناء اللازم حركته لازمة معتد بها، أما البناء العارض فإنه شبيه بالحركة الإعرابية، فيأخذ أحكامه من حيث العروض وعدم الاعتداد به، وقد يعتد به قليلا.

- حركة التقاء الساكنين في آخر فعل الأمر، أو حركة بناء آخر المضارع المتصل به نون التوكيد حركات عارضة، ولكن لا يُسلّم عدم الاعتداد بهن، بل ينظر في أحوال كل حالة، فتارة يكون معتدا بها، وتارة غير معتدٍّ بها.
- أولى الرضي – رحمه الله – هذه العلة عناية خاصة، فكثُر إيرادها في شرحه على الشافية، وغاص في تحليلها، وحاول ضبط مسائلها، وكانت حاضرة في أغلب أبواب كتابه.

ويأمل الباحث في نهاية هذه الورقات أن تُولى هذه العلة، وهي الاعتداد بالعارض وعدمه، بمزيدٍ من البحث، والاطلاع على أحكام الحركات العارضة، ومعرفة مناهج النحويين في الحكم عليها. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية قالون عن نافع.

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد الثواب، مكتبة الخانجي . القاهرة، ط: الأولى 1998م.
2. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
3. ألفية ابن مالك، لابن مالك الطائي، دار التعاون.
4. أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: فخر صالح اقداره، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، 1409هـ، 1989م.
5. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1980م.
6. إيجاز التعريف في حكم التصريف، لابن مالك، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط: الأولى، 1422هـ، 2002م.
7. إيضاح شواهد الإيضاح، لابن بري، تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط الأولى، 1408 هـ/ 1987 م.
8. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان، دار الفكر بيروت، 1992م.
9. البديع في علم العربية: لابن الأثير الجوزي، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط: الأولى، 1420 هـ.
10. التوضيح على التصريح، الشيخ خالد الزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط الأولى، 2000م.
11. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين ناظر الجيش، تحقيق د. علي محمد فاخر وآخرون. دار السلام ط: الأولى، 2007م.

12.توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط: الأولى، 2001 م .
13.حاشية الخضري على شح ابن عقيل على الألفية:
14.الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت
15.سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1. 1987م
16.الشافية في علمي الصرف والخط، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة،ط: الأولى، 2010 م
17.شرح ابن الناظم على الألفية، بدر الدين ابن الناظم، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 1420 هـ، 2000م.
18.شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث . القاهرة، ط العشرون 1980 .
19.شرح الأشموني على الألفية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى، 1419 هـ، 1998م.
20.شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط الأولى 1990م .
21.شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ط الثانية 1996
22.شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هويدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي. ط: الأولى.
23. شرح الكتاب، للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008م

24.شرح المفصل، ابن يعيش، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية. بيروت، ط: الأولى، (1422هـ، 2001م)

25.شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1395 هـ، 1975 م.

26.شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط: الثالثة، 1379 هـ - 1959 م.

27.الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت، ط: الأولى.

28.الكناش في علمي النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل شاهنشاه، تحقيق: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000 م

29.اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط: الأولى،1416هـ،1995م.

30. لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط: الأولى.

31.المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، (تحقيق: محمد كامل بركات) جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة، ط: الأولى، 1400، 1405هـ.

32.مسائل خلافية في النحو للعكبري، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط: الأولى، 1412هـ 1992م

33.المصباح المنير للفيومي، لمكتبة العلمية، بيروت.

34.معاني القرآن للفراء، تحقيق أحمد يوسف النجاتي وآخرون، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط: الأولى.

35.المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط :الأولى، 1993

36.المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط: الأولى، 1428 هـ ، 2007م.

37.الممتع في التصريف لابن عصفور، مكتبة لبنان، ط: الأولى 1996 .

38.النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف ط15.